الضرورة الشعرية مفهومها ومذاهب النحاة فيها

الدكتور عبد الجبار الشيخ بلاّل منير

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية

المقدمة

اللغة العربية كانت ولا تزال العروة الوثقى التي تتمسك بها أمّة العرب في كل زمان ومكان، ولقد بلغ الإسلام باللغة العربية قمة المجد والسؤدد وأصبح المرتكز الذي ترتكز عليه اللغة والشاهد لقواعدها.

وحفظاً لهذه اللغة من الضياع، وحفظاً للسان العربي من اللحن، وضع العلماء الأوائل قواعد لتحقيق هذه الغاية، وبذلك صارت القواعد من نحو وصرف من أهم العلوم التي لا غنى لدارس اللغة العربية عنها.

وباطلاعي على بعض دواوين الشعر العربي وجدت كثيراً من الشعراء أتت بعض عباراتهم مخالفة للمألوف من القواعد النحوية لأجل هذا عزمت أن أكتب هذا البحث بعنوان: «الضرورة الشعرية مفهومها ومذاهب النحاة فيها» لأنظر في مسوّغات هذه الضرورة وآراء النحاة فيها.

الضرورة الشعرية مفهومها ومذاهب النحاة فيها

اختلف القدماء في مفهوم الضرورة الشعرية، فقد وضعوا لها حدين مختلفين؛ فقدر بعضهم أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر مما لم يكن للشاعر منه بدٌّ، ورأى بعضهم الأخر أنها ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر منه بدّ أم لا(١).

وهي عند جمهور النحويين مخالفة المألوف من القواعد في الشعر سواء أُلجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يلجأ(٢).

ولا بدّ للكلام أن تتوافر فيه ثلاثة أنماط من القياس، وهي: القياس النحوي، والقياس الصرفي،

(١) الاقتراح في أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة، ص١١.
(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، انظر خزانة الأدب للبغدادي، ج١ ص٣٤.

والقياس الدلالي. وقد فرق علماء اللغة بين المطرد في الاستعمال والشاذ، قال ابن جني: "جعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، ما انفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً "(١).

ويرجع بعض النحويين ظاهرة الضرورة الشعرية إلى أحد أسباب هي: إقامة الوزن، أو ضعف التصرف، أو بلوغ غرض لا بدّ منه، وقسم النحويون الضرورة إلى ضرورة حسنة وضرورة مستقبحة.

ولعل الشاعر المقتدر كالمتنبي وأمثاله لا يمثل الوزن والقافية عنده مشكلة فنية، فيبقى الحرج لديه محصوراً في تطويع اللغة لدلالات شعره، ومعانيه، ومن شأن هذا التطويع أن يضعف أحياناً وقت اصطياد الشاعر لفكرة معينة ومحاولة التعبير عنها فتكون مخالفة القياس حلاً لمشكلة نظمية.

أما المبدأ الذي أجازوا به في الشعر ما لا يجوز في الكلام(٢) فهو من أقرب المبادئ النقدية إلى فهم طبيعة هذا النوع الأدبي، فقد ردوا به كل ما يخرج به الشاعر على قواعدهم وأصولهم إلى ما تحتاجه هذه الطبيعة في الصياغة من جهد(٣)، جعل الشعر أداء لغوياً مستقلاً بمصطلحه ومفاهيمه(٤)، ومن بين هذه المفاهيم ما فشا فيه من مظاهر الخروج على القياس في اللفظ والتركيب وطوابع الأسلوب مما يدخل تحت مفهوم الضرورة الذي عرفه البحث اللغوي المبكر، حين دعت لوازمه إلى ملاحظة الفروق بين الشعر والنثر في تقعيد القواعد، بل خلطوا بينهما فأدى هذا الخلط إلى اضطراب في شيء من أحكامهم(٥)، ومنها أن عرفت الضرورة مذهباً خارجاً على القياس العام في نظام العربية، ودرست في العصر الحديث على أنها مشكلة من مشكلاته(٦). وفي رأي الدكتور إبراهيم أنيس أن فكرة الضرورة نشأت لدى النحاة الأوائل بسبب ارتشافهم بعض الشواهد الشعرية التي لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها بأن الناظم قد اضطر اضطراراً إلى

---

(١) الخصائص ج١ ص٩٧ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص٣٢٩.
(٢) الكتاب ج١ ص٢٦.
(٣) الخصائص ج٢ ص٣٦٠-٤٤١.
(٤) من أسرار اللغة ص٣٢٥ ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٣٣٥.
(٥) مشكلات القياس في اللغة العربية ص٢٢٢.
(٦) المرجع السابق، نفس الصفحة.

سلوك هذا الشطط، خضوعاً للوزن والقافية وهذا ما عبر عنه بأن الضرورة هي ما ليست للشاعر عنه مندوحة(١).

وظل مفهوم الضرورة الشعرية غامضاً حتى جاء الخليل، فوضع لها أسساً وعاها سيبويه من بعده وعياً عميقاً فأحسن نقلها عنه، وأجاد ممارستها في تفسير الأساليب التي تخرج على الأصول العامة.

وقد حاول سيبويه أن يبرر للشاعر الخروج على القواعد بمبررات عقلية فقال: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً"(٢).

إذن فسيبويه يشترط للضرورة أن يكون لها أصل تعود إليه، وقد وافقه ابن مالك، ويتفق معهما جمهور من النحويين واللغويين مثل ابن جني وابن عصفور والرضي وأبو حيان الأندلسي، وابن هشام والبغدادي وغيرهم، ولكن الفريق الآخر يرى في الضرورة رأياً آخر فابن جني يرى أن العدول في الشعر ليس من الاضطراب وإنما سببه رغبة الشاعر في التعبير المبني على الاختيار قال ابن جني: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانحراف الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل على جوره وتعسفه ..."(٣).

وبذلك يرى ابن جني ومن لف لفه أن العدول في الشعر اضطرار، ويذكر البغدادي في الخزانة أن ابن جني والجمهور يرون أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر منه فسحة أم لا(٤)، ونرى أن ابن فارس يؤكد قول سيبويه: "إن الضرورة لا تجوِّز اللحن"(٥).

إذن فقد نظر القدماء إلى الشعر وأن الشاعر يجوز له أن يخرج من قواعد اللغة بحيث لا يؤدي ذلك إلى اللحن، وكان القدماء يعنون هنا بالشعراء الفصحاء في عصر الاحتجاج، فقد وجدوا أن الخروج عن القاعدة عند هؤلاء له غاية وأغراض، ذلك لأنهم يستشهدون بشعر هؤلاء فإذا كان به عيب فلا محل للاستشهاد به،

(١) من أسرار اللغة، ٣٢.
(٢) الخصائص ج٢ ص٨.
(٣) خزانة الأدب ج١ ص٣٢.
(٤) الاقتراح ص١١.
(٥) فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ص٤٦.

فوجدوا مصطلح الضرورة أو العدول أو الترخيص سبيلاً خاصاً بشعراء عصر الاحتجاج، لأنهم لا ينطقون إلا بالفصاحة فهم لم يرتكبوا خطأ، ولكنهم تصرفوا في الكلام لأجل الشعر، لأنه لا يقاس بقواعد النحو ولا يجري على أحكام علم اللغة جريانها على الكلام المألوف.

لكن هل يجوز للشعراء المحدثين استخدام الضرورة أو العدول مثل القدماء؛ انقسم قدامى اللغويين في ذلك، فقد كان الرواد الأوائل مثل الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط يرون أن الضرورة عامة للشعراء، ولكن من جاء بعدهم من النقاد انقسموا طائفتين:

١ - طائفة أجازت للمحدثين استخدام الضرورة، وعلى رأس هؤلاء ابن جني والقاضي الجرجاني وغيرهما، قال ابن جني في باب «هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا»: سألت أبا علي هذا فقال: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، ما كان أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ... (١)، وقال: "ومن كثرة ما ورد في أحداث المحدثين من الضرورات كقصر الممدود وصرف ما لا ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه، وقد حضر ذلك وشاهده جملة من أصحابنا من أبي عمرو إلى آخر وقت والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحداً من هؤلاء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها فدل ذلك على رضاهم بها وترك تناكرهم إياه"(٢). وقال القاضي الجرجاني: "ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم في بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه، إما في لفظه أو نظمه أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه أو إعرابه، ولو أن أهل الجاهلية جدوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم الغدوة والإعلام والحجة لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مستذلة ومردودة"(٣).

٢ - أما الذين منعوا الضرورة للمحدثين، فمنهم أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب)، فقد قال متحدثاً عن اتّساق

(١) الخصائص، ج ١، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢٨.
(٣) الوساطة، ص ٤٠٠.

النظم: إنه ما طاب قريضه ويسلم من السناد والإقواء والإكفاء والإجازة، وغير ذلك من عيوب الشعر، وما قد سهل العلماء إجازته من قصر الممدود ومد المقصور، وضروب أخرى كثيرة، وإن كان قد فضله القدماء وجاء عن الفحول والشعراء(١)، ومنهم أبو هلال العسكري(٢) وابن رشيق.

مسائل الضرورة الشعرية

تحصر مسائل الضرورة عند النحويين في ثلاثة أشياء:

١ – التبديل أو التغيير: ويدخل فيه التقديم والتأخير والقلب والعكس أو البدل وتغيير وجه من وجوه الإعراب إلى وجه آخر وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وغير ذلك.

٢ – الحذف.

٣ – الزيادة.

قال السيرافي في حصر الضرورة: اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن(٣) ويجعله عن طريق الشعر المقصود مع صدق معناه، استجيز فيه لتقويم من زيادة ونقصان وغير ذلك مما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحقاً، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر. وضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير والإبدال وتغير وجه من وجوه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث. فأما الزيادة فهي زيادة حرف أو زيادة حركة أو إظهار مدغم أو تصحيح معتل أو قطع ألف وصل، أو صرف ما لا ينصرف، وهذه الأشياء بعينها بعضها حسن مطرد، وبعضها مطرد وليس بالحسن الجيد وبعضها يسمع سماعاً ولا يطرد(٤).

وقد جمع الزمخشري أوجه الضرورة في بيتين قال:

(١) قواعد الشعر لثعلب، ص ٦٧.

(٢) الصناعتين، لأبي هل العسكري ص ١٥٦.

(٣) مأخذ النحاة على الشعراء، د. شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ص ٩٨، انظر: قواعد الشعر لثعلب ص ٦٧.

(٢) مأخذ النحاة ص ١٠٠.

ضرورة الـــشعر عـــشرٌ عـــد جملتهـــا وصـــلٌ وقطـــعٌ وتخفيـــفٌ وتـــشديدُ
مَـــدٌّ وقَـــصْرٌ وإسْـــكانٌ وَتَحْرِكَـــةٌ ومنـــعُ صرفٍ وصرفٌ ثـــم تبديـــدُ(١)

وقد صاغ سيبويه أساس نظرية الضرورة بقوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً "(٢). فالشاعر حين يضطر إلى تركيب ما ينيب بنية مناب بنية مع مراعاة المشابهة في التركيب أو الصيغة أو المعنى، فمما راعى فيه سيبويه المشابهة بين البنيتين في التركيب والمعنى قوله في تحليل ظاهرة أفعال الرجاء والمقاربة: "واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها «بكاد يفعل» ..."، قال هدبة بن حشرم العذري:

عَـــسَى الكَـــربُ الذي أمـــسيتُ فيـــه يكـــونُ وراءَه فَـــرجٌ قريـــبُ

وقد جاء في الشعر: كاد يفعل، شبهوه «بعسى»، قال رؤبة:

...... قَـــدْ كَادَ مِـــن طُـــولِ الْبِـــلَى أن يَمْـــصحَا

وقد يجوز في الشعر أيضاً: لعلي أن أفعل، بمنزلة: عسيت أن أفعل(٣)، وما روعيت فيه الصيغة في تفسير الضرورة قول سيبويه: "وقد اضطر الفرزدق فقال:

وَإِذَا الرِّجَـــالُ رَأَوْا يَزِيـــدَ رَأَيْـــتَهُم خُـــضُعَ الرِّقَـــابِ نَـــوَاكِسَ الأَبْـــصَارِ

لأنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجمال، فشبه بالجمال"(٤)، فالخليل وسيبويه يفسران الضرورة تفسيراً يقوم على الشبه بين أسلوبين من التعبير تجمع بينهما مشابهة التركيب أو الصيغة أو المعنى.

وقد وجه سيبويه الضرورة على أنها التماس وجه من وجوه العلة أو القياس، كحديثه عن امتناع الجزم بالشرط بعد الأدوات: «إذ»، و«ما»، و«أما»، فقال: "وإنما كرهوا الجزاء هاهنا لأنه ليس في مواضعه ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: «أتذكر إذ إن تأتنا نأتك؟ كما لم يجز أن تقول: إن إن تأتنا نأتك؟ فلما ضارع هذا

(٣) الكتاب، ج ١، ص ٣.
(٣) الكتاب، ج ١، ص ٣٢.
(٣) الكتاب، ج ٣، ص ١٥٨ - ١٦٠.
(٤) الكتاب، ج ٣، ص ٦٣٣.

الباب باب «إن» و «كان» كرهوا الجزاء فيه وقد يجوز في الشعر أن يجازي بعد هذه الحروف فتقول: أتذكر إذ من يأتنا نأته؟ فإنما أجازوه؛ لأن «إذ» وهذه الحروف لا تغير ما دخلت عليه عن حالة قبل أن تجيء بها، فقالوا: ندخلها على من «يأتنا نأته» ولا تغير الكلام، كأنا قلنا: «من يأتنا نأته»، كما أنا إذا قلنا: «إذ عبد الله منطلقٌ» فكأنا قلنا: «عبد الله منطلقٌ»؛ لأن إذ لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها "(1).

فالضرورة الشعرية عند الخليل وسيبويه تُباين اللحن وتُخالف الغلط لأنها قائمة على ثلاثة أسس من التوجيه: الشبه والعودة إلى الأصل والتماس وجه من وجوه العلة أو القياس.

ومما أكد النحاة به فهمهم لمذهب سيبويه للضرورة الشعرية في أنه يشترط فيها الاضطرار، تعليقه على قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لمْ أصنعِ(2)

قال سيبويه: فهذا ضعيف ... لأن النصب لا يكسر الشعر ولا يخل به ترك إظهار الهاء وكأنه قال: «كله غير مصنوع»(3).

وبهذا عد سيبويه رفع «كله» ضعيفاً مع أن الهاء محذوفة في قوله «لم أصنع» ولم يعده ضرورة، لسعة النصب أمام الراجز ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب كما قال ابن جني(4).

وأما القيرواني(5) فقد عد هذا الموطن من ضرائر الشعر، ورأى أنه مما يجوز للشاعر أن يأتي بالفعل معرّى من الضمير وقبله اسم مرفوع بالابتداء والهاء مضمرة مع الفعل ثم قال: "وهذا لا يكون في الكلام،

(1) الكتاب، ج ٣، ص ١٥٨ - ١٦٠.
(2) الكتاب، ج ٣، ص ٦٣٣.
(3) الكتاب، ج ١، ص ٨٥.
(4) الخصائص ج٣، ص ٦١، والمحتسب، ج ١، ص ٢١١، وأمالي ابن الشجري، ج ١، ص ٩، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ١٧٦، ومغني اللبيب، ج ١، ص ٢٢٠ - ٢٢١.
(5) هو: أبو عبد الله جعفر القزاز القيرواني، له مصنفات في اللغة والأدب والحديث، ترجمته في معجم الأدباء ج١٨، ص ١٠٥، وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٩، وبغية الوعاة ج ١، ص ٧١.

ولكن يكون في الشعر عند الضرورة، ثم استشهد ببيت أبي النجم"(١).

فالنحاة صرفوا همهم في فهم الضرورة إلى الأقيسة النحوية والأحكام التي استنبطوها، وجعلوها مطردة في المنثور والمنظوم، من غير تمييز بين هذين المستويين من الكلام، فإن بدت ظاهرة في الشعر تبعد عما قرروه من القواعد صنفوها في جملة الضرائر.

ولكن الخليل كان أكثر فهماً لحقيقة الضرورة الشعرية ممن عاصروه ومن كثيرين ممن جاؤوا من بعده، بما تهيأ له من إلمام بالنظام اللغوي العام في العربية، وحس موسيقي ساعده على وصف أوزان الشعر وقوافيه وما يعرض له من زحافات وعلل، بل إن لقاء المعرفتين اللغوية والعروضية في ذهنه لقاء تفاعل وحركة، وتأثير هذا، هو الذي أذهبه إلى أن يقرر أن «الشعراء أمراء الكلام»، يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ... ، ومد المقصور، وقصر الممدود ... (٢).

أما المبرد، الذي ذكرت بعض التراجم أنه أول من وضع كتاباً في ضرورة الشعر(٣)، فقد اعتمد في توجيه الضرائر الشعرية على ما اعتمد عليه الخليل وسيبويه، ولعل أبرز الأسس لديه هي العودة إلى الأصل، فالشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف فلأنه يرد الأشياء إلى أصولها(٤)، ولكن لا يجوز له ترك صرف ما ينصرف، لأن الضرورة لا تجوز اللحن وإنما يجوز فيها أن ترد الأشياء إلى أصولها(٥)، فالضرورة عند المبرد غير اللحن، وهو يرى أن الأصل في الأسماء الصرف، فإذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف أجاز له ذلك لأنه رجوع إلى الأصل، على أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأنه لحن، ولأنه ترك الأصل إلى غيره، وذكر أبو العباس العودة إلى الأصل في كثير من توجيه الضرائر(٦)، فقد أجاز للشاعر إذا اضطر أن يرد «مبيعاً» و «مقولاً» وجميع ما في بابهما إلى الأصل فيقال: «مبيوع» و «مقوول».

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٥ - ١٦٦.
(٢) منهاج البلغاء ص ١٤٣.
(٣) الفهرست ج ١، ص ٩، وأنباه الرواة ج ٣، ص ٢٥٢.
(٤) المقتضب، ج ١، ص ١٤٢ - ١٤٣، وج ٢، ص ٢٣.
(٥) المقتضب ج٣، ص ٣٥٤.
(٦) المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٥، وج٢، ص ١٥٦ - وص ٢٠١.

والبصريون جميعاً يمنعون إتمام «مقوول» وأخواتها من ذوات الواو في الشعر وغيره، قال المبرد: "فإذا اضطر الشاعر جاز له أن يرد «مبيعاً» وجميع بابه إلى الأصل فيقول «مبيوع»" وأورد المبرد قول علقمة بن العبد:

حتى تَذكَّر بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يومُ الرَّذاذِ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ(1)

فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية للضمة بين الواوين، وذلك أنه كان يلزمه أن يقول: «مقوول» فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين جميعاً، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة إذ كان جاء في الكلام مثله ...، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذلك.

ولعل أبا العباس قد صنف الضرائر وجعلها نوعين: نوعاً حسناً، وآخر قبيحاً، أما الأول فهو ما كان وجه القياس فيه قريباً، وأما الثاني فهو الذي بعد فيه وجه القياس(2).

لقد وافق المبرد الخليل وسيبويه في توجيه الضرورة الشعرية على أساسين هما: العودة إلى أصل متروك والمشابهة بين بنيتين، لكنه خالفهما في الأساس الثالث وهو التماس وجه من وجوه العلة أو القياس.

وقد رأى سيبويه، وتبعه المبرد، أن الضرورة غير الشذوذ، وأنها خروج على الكثير الشائع وعلى قياس الكلام الغالب، غير أنها يراعى فيها أصل يلجأ إليه في لغة الشعر، ولا يقاس عليها ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر(3).

واستمر فهم الضرورة على هذا النحو بعد سيبويه والمبرد، فابن جني شرح عبارة سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"(4)، بقوله: "فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه، وأحجى بأن يناهدوه، فيتعللوا به ولا يهملوه"(5).

(1) ديوانه، ص ٥٩، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١، ص ٢٦٨، والخصائص ج٢ ص ٢٦٠.
(2) المحتسب ج١، ص ١٢٦، والاقتراح ص ٤١ - ٤٣، وأصول النحو العربي للحلواني ص ٧٩-٨٠.
(3) انظر: الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر، ص ٦.
(4) الكتاب، ج ١، ص ٣٢.
(5) الخصائص، ج٢، ص ٢٩٥.

ولم يشترط أبو الفتح وجمهور النحاة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، وذلك لأن الشعر عنده موضع اضطرار وموقف اعتزاز وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ويحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله(١).

وإلى جانب هذا المفهوم العام للضرورة عند ابن جني وردت آراء في ارتكاب الشعراء لهذه الظاهرة منها أنه رأى أن العرب يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على تركها، ويستدل من موقفهم على إجازة الوجه الأضعف في ما يحتمل وجهين أو أكثر.

وقال المبرد: "فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصلح به طريقتك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بداً ولا عنه مندوحة، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة، مع قدرتهم على تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها"(٢).

ثم استشهد ابن جني بأبيات جنح فيها قائلوها إلى الضرورة مع حال السعة وعدم الاضطرار، وروى ابن جني سؤال أبي عثمان المازني للفراء، وكان الفراء في أصحابه يقول لهم: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر وأنشد:

مَـــنْ كَانَ لَا يَـــزْعمُ أَنِّي شَـــاعِرُ فَيَـــدْنُ مِـــنِّي تنهـــهُ المزَاجِـــرُ

فسأله أبو عثمان: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فأجاب الفراء: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف، فقال أبو عثمان: وما الذي اضطره هنا وهو يمكنه أن يقول فليدن مني؟ ولم يذكر ابن جني جواب الفراء ولكنه قال: قد كان يمكن للفراء أن يقول له إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنساً بها واعتياداً لها وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها(٣).

ومن المؤكد أن أبا الفتح وهو يشرح ديوان المتنبي قد وردت معه أبيات عديدة ارتكب فيها الشاعر ضرورات لم يرتكبها إلا ليدل على قوة طبعة وليثير حفيظة نحويين قد لا يرفضون مثل هذه الضرورات.

(١) الخصائص، ج ٢، ص ١٨٨.
(٢) الخصائص، ج٢، ص ٦٠ - ٦٢.
(٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

وعرض ابن عصفور وجهات نظر النحويين في مفهوم الضرورة عرضاً مجملاً فقال: "اختلف النحويون في الضرائر أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ولم يجد منه بدّ، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام لكون الشعر موضعاً قد ألفت فيه الضرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن ذهب مذهبه، ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر فيجوز له ما لا يجوز لغيره، ذلك وهو مذهب الأخفش فكثيراً ما كان يقول: جاء هذا على لغة الشعر"(١).

واضطرب ابن عصفور في اتخاذ أحد هذه التوجيهات مذهباً له في الضرورة، ففي شرح الجمل يفضل الرأي الأول وهو الذي عزاه إلى سيبويه(٢)، وفي كتابه: «ضرائر الشعر» يختار الرأي الثاني، وذلك في قوله: "اعلم أن صحة الوزن وتحليله عن طريق الشعر أجاز العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا في ذلك أو لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"(٣).

هذان الرأيان أو المذهبان هما أشهر الآراء في الضرورة، وهما رأي سيبويه وتبعه ابن مالك فيما بعد، ورأى ابن جني وأكثر جمهور النحاة، بيد أن أحمد بن فارس قد وقف من ظاهرة الضرورة موقفاً مغايراً، فالشعر إما أن يكون له وجه من العربية، وحينئذ لا يكون ضرورة، وإما ألا يكون له منها، وعندئذٍ لا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج، ويكون مردوداً ويسمى باسمه الحقيقي، وهو الغلط أو الخطأ، ولعل عباراته الآتية تلخص موقفه مما أسماه النحاة «ضرورة الشعر»، قال ابن فارس: "وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط فما صح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فمردود"(٤)، ولعل سبب هذا الحكم الذي انتهى إليه ابن فارس أنه رأى ناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من

(١) شرح الجمل، ج ٢، ص ٥٤٩ - ٥٥٠.
(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٥٠.
(٣) ضرائر الشعر، ص ١٣.
(٤) المقرب ج ٢، ص ٢٠٦.

شعرهم وأخطؤوا في اليسير من ذلك فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً، وينتحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا أبواباً وصنعوا في ضرورات الشعر كتباً(١)، ويشتد إنكار ابن فارس على الشعراء الذين يرتبكون الضرورات بقوله: "وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام(٢) فلم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطِئوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟ فإن قيل إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه يريد إقامة وزن شعره لأنه إن لم يفعل ذلك لم يستقم له، قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نرَ ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف أن يقول في شعره ما لا يجوز وما لا تجيزونه أنتم - يخاطب أهل العربية من الكوفيين والبصريين في عصره - في كلام غيره ..."(٣).

أما ابن مالك فقد رأى أن الضرورة الشعرية تقع في الشعر حين لا يكون للشاعر عنها مندوحة وحين يعجز عن التصريف في العبارة، وعلى هذا فما وقع في الشعر وأمكن تغييره من غير إخلال بالوزن أو القافية جعله ابن مالك مقبولاً في الاختيار وقاس عليه، ولم يقصره على السماع، وبهذا خالف جمهور النحاة.

فهذا المذهب الذي يعزى إلى ابن مالك هو مذهب سيبويه(٤)، فابن مالك اشترط الاضطرار كسيبويه، لكنه أجاز القياس على ما ورد من شواهد الضرورة في حين وصف سيبويه - كما مر - بعض هذه الأبيات بالضعف(٥)، ومما احتج به ابن مالك لإثبات رأيه قول الشاعر:

أبيتم قَبُولَ السّلمِ مِنّا فكِدتُم لَدَى الحَرْبِ أنْ تُغْنوا السُّيوفَ عنِ السَّلِ

فالمعروف أن سيبويه يعد اقتران خبر «كاد» «بأن» من قبيل الضرورة، ولا يجيزه في الأسلوب النثري، ولكن ابن مالك أجازه في الشعر والنثر معاً، فقال: وهذا الاستعمال مع كونه في شعر، ليس بضرورة، لتمكن مستعمله من أن يقول:

(١) ذم الخطأ في الشعر ص ٢٩.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة، ص ٢٧٥.
(٣) ذم الخطأ في الشعر ص ٢٩.
(٤) الكتاب، ج ١، ص ١٥٨.
(٥) الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص ١٣٢ - ١٣٧.

أبيـــتُم قَبُــولَ الـــسّلمِ مِنّــا فكــدتّم لَدَى الحــربِ تُغْنــوا الــسيوفَ عــنِ الــسَّلِ(١)

وجعل ابن مالك دخول «ال» على الأفعال مقيساً، واستشهد بقول الفرزدق:

مَــا أنْــتَ بِـالحَكَمِ الــتُّرضى حُكُومَتُــهُ ولَا الأَصِــيلِ ولا ذِي الــرَّأيِ والجـــدَلِ

ولم يعده ضرورة لتمكنه من أن يقول: «المرضي حكومته» وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر(٢).

ولم يرتضِ كثير من النحاة هذا المذهب من ابن مالك، فقال أبو حيان: "لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم في النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة"(٣).

والذي أراه أن ابن مالك لم يسد باب الضرورة، خلافاً لما رآه بعضهم، ولكنه يقلل من كثرة ما أطلق عليه ضرورة، وذهب الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف(٤) إلى أن ابن مالك كان يضع في اعتباره اللهجات المختلفة والقراءات القرآنية والحديث النبوي، فإذا زاد فيها شيء قال النحاة عن نظيره في الشعر إنه ضرورة، لم يعده كذلك بل يرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحياناً ينصب على لهجة قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم(٥).

أما الدكتور رمضان عبد التواب فقد عقد فصلاً للضرورة والخطأ في اللغة في كتابه «فصول في فقه العربية»، عرض فيه بإسهاب هذه المسألة ويقول: "وهم بهذا التعريف يبعدون الضرورة الشعرية عن معناها اللغوي وهو الاضطرار مما يجعل قبول رأيهم هذا ضرباً من إلغاء التفكير المنطقي والتحكم بغير دليل أو برهان، فإن الضرورة في نظرنا ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاء غير شعورية في اللغة وخروجها على

(١) شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٠١، ١٦١، ١٦٢.
(٢) شرح ابن عقيل ج ١، ص ١٣٦ - ١٣٧، ومغني اللبيب ج١، ص ٥٠.
(٣) انظر: همع الهوامع ج ٢، ص ١٥٦.
(٤) حاشية الأمير على المغني ج ١، ص ٤٨.
(٥) انظر: أمثلة ذلك في التسهيل ج٢٤ و ٢٥ و ٤٠ و ٤٢ و ٩٨ و ١٢٤ و ٣٣١ وغيرها.

النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها"(١).

وبذلك يرى دكتور رمضان عبد التواب الضرورة خطأ في اللغة والنحو وأن الشاعر كان يحفل بموسيقى الشعر والقافية ولا يأبه بالنظام اللغوي، دون شعور منه أحياناً، وكذلك الإغواء في الشعر ليس إلا خطأ في قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره(٢).

أما الدكتور عبده الراجحي فيرى أن الضرورة الشعرية في حاجة إلى دراسة جديدة تستقريها وتردها إلى أصولها، لأن هذه التي يسمونها ضرائر تُلجئ إليها طبيعة الشعر ليست في رأينا إلا لهجات عربية(٣)، ومعه يتفق محمد حماسة فيقول: "إنه لا يكاد يوجد ما يسمى بالضرورة الشعرية إذ إن ما ورد في الشعر لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات التي تسربت إلى اللغة المشتركة"(٤).

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث المتواضع مفهوم الضرورة الشعرية واختلاف القدماء حولها، وخرج البحث بالآتي:

- أجاز القدماء للشاعر الخروج عن قواعد اللغة بحيث لا يؤدي ذلك إلى اللحن على أن يكون لهذا الخروج غاية وأغراض، ويرون أنّ هذا الخروج لا يعدّ خطأً إنّما هو تصرّف في الكلام لأجل الشعر ولا يجيزونه في النثر.
- إنّ الضرورة لدى الشعراء المحدثين تعتبر نقصاً في شاعريتهم لتوافر القواعد النحوية والصرفية لديهم، إذ كان الشعراء القدامى ينظمون الشعر بسليقتهم ولم يدرسوا القواعد والأقيسة النحوية والصرفية، على الرغم من أن الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط يرون الضرورة لعامة الشعراء القدامى والمحدثين.

أما توصية البحث فهي:

(١) فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، ص ١٦٥.
(٢) فصول في فقه اللغة، ص ١٦٦.
(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ص ٥٧.
(٤) الضرورة الشعرية في النحو العربي، المقدمة (محمد حماسة عبد اللطيف) ص ٧.

- يوصي الباحث بدراسة ظاهرة الضرورة الشعرية من خلال دواوين الشعر العربي بصفة عامة والشعر العربي بالسودان بصفة خاصة وتوضيح آراء النحاة في هذا الصدد.

المصادر والمراجع

- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، نشر جامعة تشرين، اللاذقية ١٩٧٩م.
- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تحقيق محمد قاسم، القاهرة، ط ١، ١٩٧٦م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق عبد الجواد الصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٩٦٤م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٣٨م.
- حاشية الأمير على المغني (بهامش مغني الليبب)، دار إحياء الكتب العربية.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٩م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٥٢م.
- ذم الخطأ في الشعر، أحمد بن فارس، نشر في آخر كتاب الكشف عن مساوي شعر المتنبي للصاحب بن عبّاد، مطبعة القدسي، القاهرة ١٣٤٩هـ.
- شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل المصري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١٣، ١٩٦٢م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو صباح، بغداد ١٩٨٠م.
- شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة العروبة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٦م، وطبعة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٩٥٢م.

- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط ١، بدون تاريخ.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجيني القاهرة، ١٩٧٤م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين، دار الجيل، بيروت ط ٥، ١٩٨١م.
- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الأنباري وعبد الحفيظ شلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.
- الفهرست، ابن النديم، بيروت، ١٩٧١م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٧٨م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٩٢م.
- مآخذ النحاة على الشعراء من القرن الرابع الهجري، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط ٥، ١٩٨٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٩٥٨م.
- مشكلات القياس في اللغة العربية، عبد الصبور شاهين، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الأول، العدد الثالث، ١٩٧٠م.
- مغنى اللبيب في كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار

الفكر دمشق، ط ١٩٧٩م.

- المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٣م.
- المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف بغداد، ١٩٨٦م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مناهج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد بن الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦م.
- وفيات الأعيان، أبو العباس بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت، ١٩٧٠م.